مصرف سورية المركزي
Central Bank Of Syria
مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط
Economic Research, General Statistics & Planning Directorate

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

العدد رقم 15 عام 2021

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

(2021/04/17-11)

العدد 2021/15

جميع الحقوق محفوظة لمصرف سورية المركزي، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير، أو تعديله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من مصرف سورية المركزي. ويشترط في حال الاقتباس منه الإشارة بصورة مرجعية صريحة إلى المصدر. وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية وفقاً للقوانين النافذة المتعلقة بحماية حقوق المؤلف.

All Rights reserved to CBS, no part of this publication may be reproduced, distributed, or transmitted in any form or by any means including photocopying, recording or other electronic or mechanical methods without the prior written permission of the publisher, except in case of brief quotations with reference to the source. Under legal accountability according, to copyright protection laws.

For Correspondence and Enquiries		**للمراسلات والاستفسارات:**
Postal Address	Central Bank of Syria El-Tajrida El-Maghrabye Square P.O.BOX:2254, Damascus	مصرف سورية المركزي ساحة التجريدة المغربية دمشق ص.ب: 2254 **العنوان البريدي**
Web Site:	www.cb.gov.sy	**الموقع الالكتروني**
Economic Research, General Statistics and Planning Directorate		مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط
E-mail	research@cb.gov.sy	**البريد الالكتروني**
Telephone:	+963 11 224 20 77	هاتف
Fax:	+963 11 224 20 77	فاكس

التقرير الاقتصادي الأسبوعي
العدد 2021/15

ملخص:

❖ الاقتصاد السوري:

- انخفاض كل من؛ سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي، ومؤشر سوق دمشق للأوراق المالية، وأسعار الذهب محلياً.
- تطور التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي حتى نهاية عام 2020.
- مصرف سورية المركزي؛ تعديل نشرة أسعار المصارف والصرافة.
- المؤسسة العامة للمناطق الحرة؛ إيرادات المناطق الحرة خلال الربع الأول من عام 2021 حوالي 6.7 مليار ليرة سورية.

❖ الاقتصادات العربية:

- الصومال؛ ارتفاع معدل التضخم في شهر آذار من عام 2021.
- السعودية ؛ انخفاض معدل التضخم في شهر آذار من عام 2021.

❖ الاقتصادات العالمية.

- منطقة اليورو: انخفاض الإنتاج الصناعي في شهر شباط من عام 2021، ارتفاع مبيعات التجزئة في شهر شباط من عام 2021، و انخفاض مؤشر الثقة الاقتصادية في شهر آذار من عام2021.
- الولايات المتحدة الأمريكية؛ ارتفاع كل من؛ الإنتاج الصناعي، ومبيعات التجزئة في شهر آذار من عام 2021.
- المملكة المتحدة؛ انخفاض الإنتاجية في الربع الرابع من عام 2020.
- روسيا؛ ارتفاع الإنتاج الصناعي في شهر آذار من عام 2021.
- الصين؛ ارتفاع مبيعات التجزئة في شهر آذار من عام 2021.
- اليابان؛ ارتفاع أسعار المنتجين في شهر آذار من عام 2021.
- اندونيسيا؛ اتساع الفائض التجاري في شهر شباط من عام 2021.
- صندوق النقد الدولي؛ مدونة: مواءمة الدعم الحكومي.

❖ أوراق عمل بحثية:

- صندوق النقد الدولي؛ استقرار الاقتصاد الكلي والنمو الشامل.
- مجموعة البنك الدولي؛ الروابط بين النمو وعدم المساواة والفقر: نظرة عامة.

❖ اقتصاد الأسبوع:

- كندا: اقتصاد صناعي غني بالموارد.

مصرف سورية المركزي:

سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الرئيسة:

سعر الصرف حسب النشرة الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي خلال تداولاته الأسبوعية عند مستوى 1,262 ليرة سورية، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 1,497.25 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 1,487.25 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً انخفاضاً قدره 10 ليرة سورية بمعدل (0.67%)، (الشكل رقم 1).

الشكل رقم 1 سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي واليورو

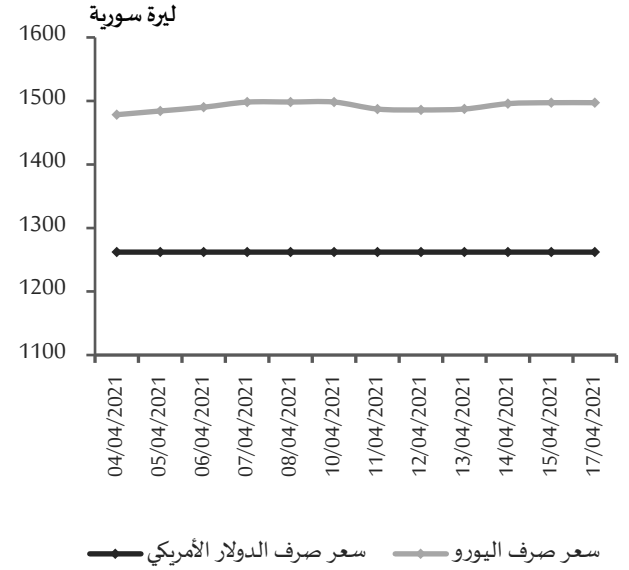

سعر الصرف حسب نشرة المصارف والصرافة الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي 2,512 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 1,256 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً انخفاضاً قدره 1,256 ليرة سورية بمعدل (100%)، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 3,008.87 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 1,494.39 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً انخفاضاً قدره 1514.48 ليرة سورية بمعدل (101.34%)، (الشكل رقم 2).

الشكل رقم 2 سعر صرف الليرة السورية في نشرة وسطي المصارف والصرافة

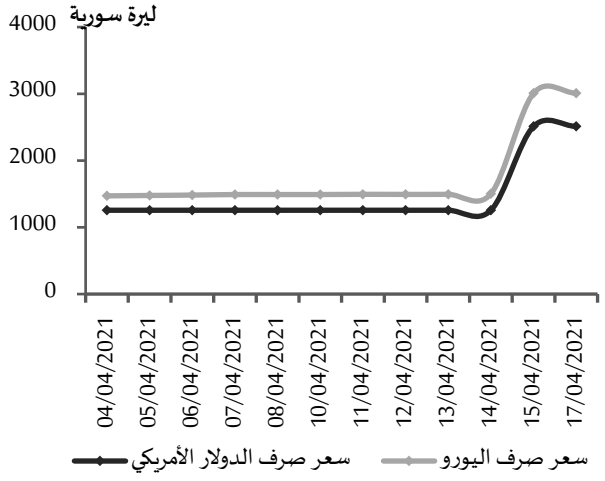

أسعار الذهب في السوق المحلي:

بلغ سعر غرام الذهب (عيار 18 قيراط) 129,429 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بـ 138,857 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً انخفاضاً بمقدار 9,428 ليرة سورية بمعدل (6.79%)، وبلغ سعر غرام الذهب (عيار 21 قيراط) 151,000 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بـ 162,000 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً انخفاضاً بمقدار 11,000 ليرة سورية بمعدل (6.79%)، (الشكل رقم 3)، بينما ارتفع سعر الذهب عالمياً بمقدار 47.80 دولار أمريكي ليصبح 1,779 دولار أمريكي للأونصة بنسبة ارتفاع بلغت 2.76%.

الشكل رقم 3 سعر غرام الذهب بالليرات السورية خلال أسبوعين

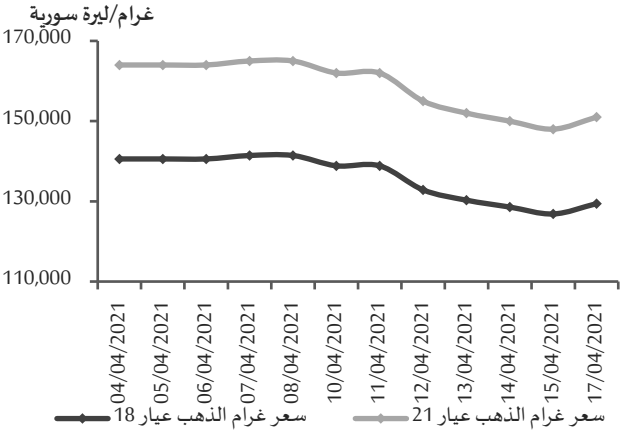

المصدر: الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق، مصرف سورية المركزي.

القطاع المصرفي السوري:

تطور التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي حتى نهاية عام 2020:

ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف العاملة بمعدل 63% ليصل إلى 4,648.5 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2020 مقارنةً بنهاية عام 2019 وبزيادة قدرها 1,794.7 مليار ليرة سورية، وقد أسهمت الزيادة في التسهيلات الممنوحة من المصارف العامة بنحو 70% من إجمالي الزيادة الحاصلة في التسهيلات الائتمانية، في حين بلغت مساهمة المصارف الخاصة التقليدية والمصارف الإسلامية 12% و 18% على التوالي.

وخلال عام 2019 ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف العاملة بمعدل 44% وبمقدار 875.9 مليار ليرة سورية مقارنة بنهاية عام 2018، وقد أسهمت الزيادة في التسهيلات الممنوحة من المصارف العامة بنحو 57% من إجمالي الزيادة الحاصلة في التسهيلات الائتمانية الممنوحة، وتعزى هذه الزيادة إلى زيادة التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالليرة السورية، في حين بلغت مساهمة المصارف الخاصة التقليدية والمصارف الإسلامية 12% و 31% على التوالي.

الشكل رقم 4 نمو إجمالي التسهيلات الائتمانية خلال الفترة 2018- 2020

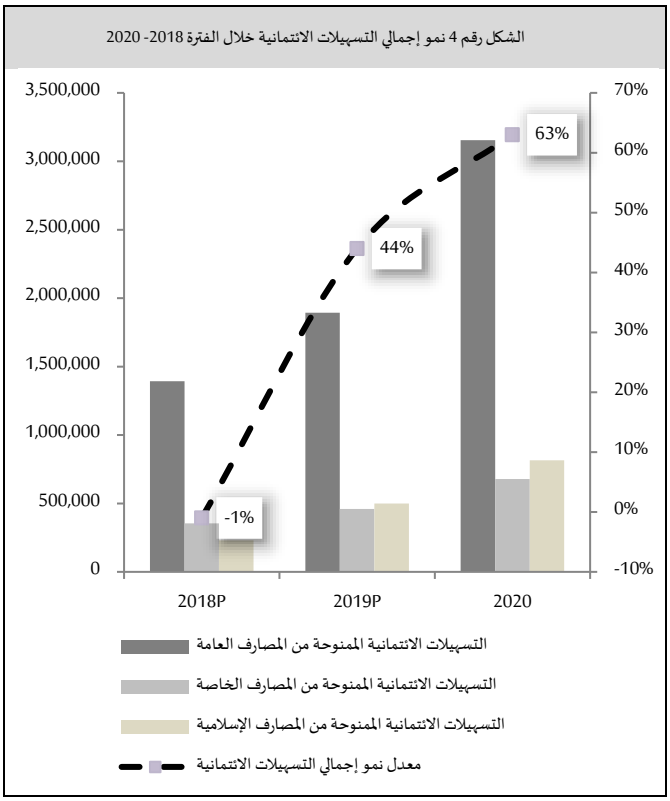

سوق دمشق للأوراق المالية:

سجل المؤشر العام لسوق دمشق للأوراق المالية (DWX) انخفاضاً إلى مستوى 10,270.54 نقطة مقارنةً بمستوى 10,451.69 نقطة في تداولات الأسبوع السابق بنسبة بلغت (1.73%)، ويعود ذلك إلى انخفاض أسهم 10 شركات هي؛ شركة العقيلة للتأمين التكافلي بنسبة انخفاض بلغت (6.38%)، وبنك الشام بنسبة انخفاض بلغت (4.13%)، وبنك الائتمان الأهلي بنسبة انخفاض بلغت (3.65%)، وبنك البركة سورية بنسبة انخفاض بلغت (3.49%)، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة انخفاض بلغت (2.92%)، وبنك سورية والمهجر بنسبة انخفاض بلغت (2.29%)، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة انخفاض بلغت (2.17%)، والمصرف الدولي للتجارة والتمويل بنسبة انخفاض بلغت (1.93%)، وشركة إسمنت البادية بنسبة انخفاض بلغت (1.53%)، وبنك الشرق بنسبة انخفاض بلغت (0.50%)، بينما ارتفت قيمة التداولات الأسبوعية الإجمالية إلى مستوى 342 مليون ليرة سورية مقارنةً بمستوى 292 مليون ليرة سورية في تداولات الأسبوع السابق، وارتفع حجم التداول إلى مستوى 318 ألف سهم مقارنةً بمستوى 199 ألف سهم في تداولات الأسبوع السابق، وقد شملت هذه التداولات 498 صفقة مقارنةً بـ 270 صفقة في الأسبوع السابق.

الشكل رقم 5 التداولات اليومية لسوق دمشق للأوراق المالية

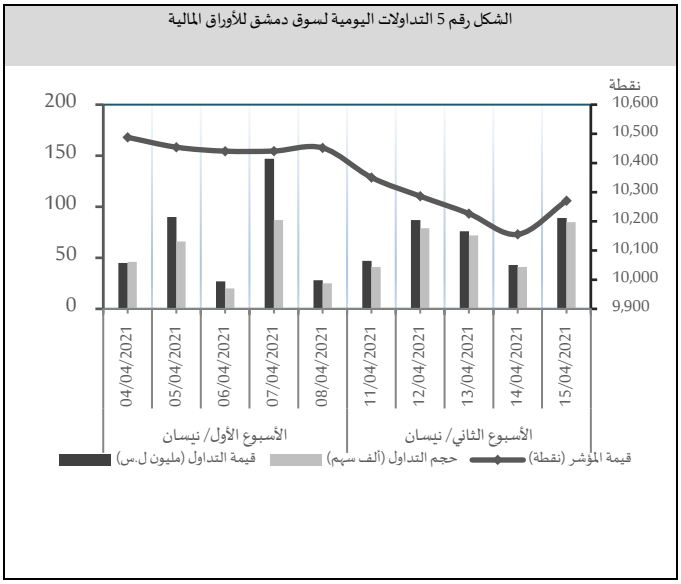

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

سيطر قطاع المصارف على الحصة الأكبر من تداولات السوق حيث ارتفعت حصته إلى مستوى 90.88% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 72.21% في تداولات الأسبوع السابق، وارتفعت حصة قطاع التأمين إلى مستوى 6.82% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 0.91% في تداولات الأسبوع السابق، بينما انخفضت حصة قطاع الصناعة إلى مستوى 2.30% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 26.8% في تداولات الأسبوع السابق، في حين لم يجر أي تداول على قطاعات الخدمات والاتصالات والزراعة.

الشكل رقم 6 حصة التداول لكل قطاع

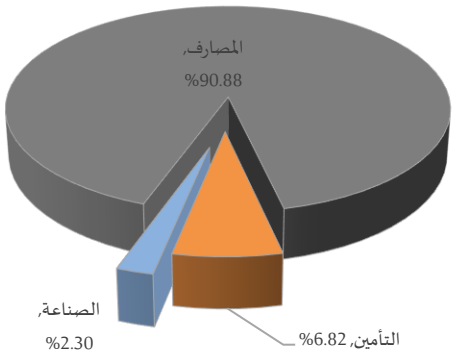

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

وجاء ترتيب الشركات من حيث نسب الاستحواذ وحجم التداول على النحو الآتي؛ بنك البركة سورية متصدراً بنسبة استحواذ 31.08% وحجم تداول 69,643 سهم، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة استحواذ 17.59% وحجم تداول 54,371 سهم، وبنك الشام بنسبة استحواذ 16.50% وحجم تداول 56,273 سهم، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة استحواذ 16.29% وحجم تداول 58,084 سهم، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي بنسبة استحواذ 6.31% وحجم تداول 32,795 سهم، وبنك سورية والمهجر بنسبة استحواذ 3.63% وحجم تداول 19,068 سهم، وشركة إسمنت البادية بنسبة استحواذ 2.20% وحجم تداول 3,319 سهم، وبنك بيبلوس سورية بنسبة استحواذ 1.66% وحجم تداول 7,413 سهم، والمصرف الدولي للتجارة والتمويل بنسبة استحواذ 1.59% وحجم تداول 4,554 سهم، وبنك الائتمان الأهلي بنسبة استحواذ 1.46% وحجم تداول 5,800 سهم، في حين لم تتجاوز نسب التداول الأخرى 1%.

الاقتصاد المحلي:

المستجدات الاقتصادية المحلية:

مصرف سورية المركزي؛ تعديل نشرة أسعار المصارف والصرافة:

قام مصرف سورية المركزي بتعديل نشرة "المصارف والصرافة" ليصبح سعر شراء الحوالات الواردة من الخارج؛ الشخصية والويسترن يونيون، والحوالات الواردة لصالح الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها والمنظمات والمؤسسات الدولية الإنسانية معادلاً لـ 2500 ل.س للدولار الأمريكي، وذلك في إطار سعي المصرف إلى توحيد أسعار الصرف وتشجيع الحوالات الخارجية وجذبها عبر الأقنية الرسمية بما يحقق مورداً إضافياً من القطع الأجنبي يتم توجيهه لتحقيق المصلحة العامة.

المؤسسة العامة للمناطق الحرة؛ إيرادات المناطق الحرة خلال الربع الأول من عام 2021 حوالي 6.7 مليار ليرة سورية:

بلغت إيرادات فروع المؤسسة العامة للمناطق الحرة خلال الربع الأول من عام 2021 حوالي 6.7 مليار ليرة سورية، بينما وصلت إيرادات المؤسسة خلال العام السابق إلى نحو 9 مليار ليرة سوية، وبلغت الرسوم الجمركية التي حصلتها مديرية الجمارك العامة جراء وضع البضائع والآليات الموجودة في المناطق الحرة بالاستهلاك المحلي 3.5 مليار ليرة سورية خلال الربع الأول من عام 2021 في حين بلغ إجمالي ما حصلته خلال العام السابق جراء النشاط ذاته 10.5 مليار ليرة سورية.

وأكد مدير عام المؤسسة العامة للمناطق الحرة أن عدد المستثمرين في فروع المناطق الحرة العاملة في سورية بلغ 842 مستثمر وبلغ رأس المال المستثمر من قبلهم 425 مليون دولار أمريكي وتؤمن هذه الاستثمارات فرص عمل لنحو 5,180 عاملاً. وقد بلغت قيمة البضائع والآليات المستوردة إلى المناطق الحرة نحو 16 مليار ليرة سورية في حين بلغ إجمالي قيمة البضائع والآليات المصدرة من المناطق الحرة من خلال حركة البضائع الخارجة 18 مليار ليرة سورية.

ويوجد في سورية 9 مناطق حرة موزعة على محافظات دمشق واللاذقية اثنتان لكل منها، وواحدة في كل من طرطوس وحلب والحسكة وحمص ودرعا.

الاقتصادات العربية:

الصومال؛ ارتفاع معدل التضخم في شهر آذار من عام 2021:

ارتفع معدل التضخم السنوي إلى 5.1% في شهر آذار من عام 2021، مقارنةً بـ 5% في الشهر السابق من العام ذاته. وهو أعلى معدل تضخم منذ شهر آذار من العام السابق، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار كل من؛ الملابس والأحذية، والإسكان والمرافق، والصحة. وعلى أساس شهري؛ ارتفعت أسعار المستهلكين بنسبة 2.2% في شهر آذار من عام 2021، بعد ارتفاعها بنسبة 0.9% في الشهر السابق من العام ذاته.

السعودية؛ انخفاض معدل التضخم في شهر آذار من عام 2021:

انخفض معدل التضخم السنوي إلى 4.9% في شهر آذار من عام 2021، مقارنة بـ 5.2% في الشهر السابق من العام ذاته. وهو أدنى معدل تضخم منذ شهر حزيران في العام السابق، ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار كل من؛ المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية، والمساكن والمرافق، والملابس والأحذية. وعلى أساس شهري؛ انخفضت أسعار المستهلك بنسبة 0.1% في شهر آذار من عام 2021، وبذات النسبة في الشهر السابق من العام ذاته.

الاقتصاد الأوروبي:

منطقة اليورو؛

انخفاض الإنتاج الصناعي في شهر شباط من عام 2021:

انخفض الإنتاج الصناعي بنسبة (1.0%) في شهر شباط من عام 2021، بعد ارتفاعه بنسبة 0.8% في الشهر السابق من العام ذاته. وهو أكبر انخفاض في النشاط الصناعي منذ الانكماش القياسي في شهر نيسان من العام السابق، حيث ظلت العديد من البلدان في جميع أنحاء أوروبا تخضع لقيود صارمة بشأن فيروس Covid-19. ويعود ذلك إلى انخفاض الناتج لكل من؛ السلع الرأسمالية، والطاقة، والسلع الاستهلاكية المعمرة، والسلع الاستهلاكية غير المعمرة. وعلى أساس سنوي؛ انخفض الإنتاج الصناعي بنسبة 1.6% في شهر شباط من عام 2021.

ارتفاع مبيعات التجزئة في شهر شباط من عام 2021:

ارتفعت مبيعات تجارة التجزئة بنسبة 3.0% في شهر شباط من عام 2021، منتعشة من تراجع بنسبة 5.2% في الشهر السابق من العام ذاته. ويعود ذلك إلى ارتفاع مبيعات كل من؛ المنتجات غير الغذائية، والوقود. وعلى أساس سنوي؛ تقلصت مبيعات التجزئة بنسبة 2.9% في شهر شباط من عام 2021.

انخفاض مؤشر الثقة الاقتصادية في شهر آذار من عام2021:

انخفض مؤشر الثقة الاقتصادية بمقدار 7.7 نقطة ليصل إلى 66.3 نقطة في شهر نيسان من عام 2021.

الاقتصاد الأمريكي:

الولايات المتحدة الأمريكية؛

ارتفاع الإنتاج الصناعي في شهر آذار من عام 2021:

ارتفع الإنتاج الصناعي بنسبة 1.4% في شهر آذار من عام 2021، بعد انخفاضه بنسبة 2.6% في الشهر السابق من العام ذاته. ويعود ذلك إلى ارتفاع إنتاج التصنيع والتعدين.

ارتفاع مبيعات التجزئة في شهر آذار من عام 2021:

ارتفعت مبيعات التجزئة بنسبة 9.8% في شهر آذار من عام 2021، بعد تراجعها بنسبة 2.7% في الشهر السابق من العام ذاته. وهي أكبر زيادة منذ شهر أيار من عام 2020، ويعود ذلك إلى ارتفاع مبيعات كل من؛ السلع الرياضية، والملابس، والسيارات، والخدمات الغذائية وأماكن الشرب، ومواد البناء.

الاقتصاد البريطاني:

انخفاض الإنتاجية في الربع الرابع من عام 2020:

انخفضت إنتاجية العمل (وفقاً لقياس الإنتاج لكل ساعة) على أساس ربع سنوي بنسبة 4.3% في الربع الرابع من عام 2020، مقارنة بمعدل 6.5% في الفترة السابقة من العام ذاته. وعلى أساس سنوي، تراجعت الإنتاجية بنسبة 0.7% في الربع الرابع من عام 2020، بعد ارتفاعها بنسبة 4.0% في الربع السابق من العام ذاته. في الوقت ذاته، ارتفع الناتج لكل عامل بنسبة 1.6% مقارنة بالربع السابق حيث استمر انخفاض عدد العمال الحاصلين على إجازات. ومع ذلك، فقد انخفض الناتج لكل عامل على أساس سنوي بنسبة 5.9%، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى

الاحتفاظ بالوظيفة من خلال خطة الاحتفاظ بالوظائف الخاصة بفيروس Covid-19 (الإجازة)، مع عدم القيام بأنشطة العمل.

الاقتصاد الروسي:

ارتفاع الإنتاج الصناعي في شهر آذار من عام 2021:

ارتفع الإنتاج الصناعي على أساس سنوي بنسبة 1.1% في شهر آذار من عام 2021، بعد انخفاضه بنسبة 3.2% في الشهر السابق من العام ذاته. ويعود ذلك إلى انتعاش الإنتاج الصناعي في كل من؛ الكهرباء والغاز والبخار، وإمدادات المياه. وعلى أساس شهري؛ ارتفع الإنتاج الصناعي بنسبة 12.2% في شهر آذار من عام 2021، مقارنةً بانخفاضه بنسبة 0.9. % في الشهر السابق من العام ذاته.

الاقتصاد الآسيوي:

الصين؛ ارتفاع مبيعات التجزئة في شهر آذار من عام 2021:

ارتفعت مبيعات التجزئة على أساس سنوي بنسبة 34.25% في شهر آذار من عام 2021، مقارنةً بـ 33.8% في الشهر السابق من العام ذاته. وهو الشهر الثامن على التوالي من المكاسب في تجارة التجزئة، ويعود ذلك إلى ارتفاع المبيعات لجميع الفئات: الملابس، ومستحضرات التجميل، والمجوهرات، والعناية الشخصية، والأثاث، والسيارات، والنفط والمنتجات النفطية.

اليابان؛ ارتفاع أسعار المنتجين في شهر آذار من عام 2021:

ارتفعت أسعار المنتجين على أساس سنوي بنسبة 1% في شهر آذار من عام 2021، بعد انخفاضها بنسبة 0.6% في الشهر السابق من العام ذاته. وهو أول تضخم في أسعار المنتجين منذ شهر شباط من عام 2020، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار كل من؛ المشروبات والأغذية، والمواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة، ومنتجات البترول والفحم، والحديد والصلب. وعلى أساس شهري؛ ارتفعت أسعار المنتجين بنسبة 0.8% في شهر آذار من عام 2021، بعد ارتفاعها بنسبة 0.6% في الشهر السابق من العام ذاته.

اندونيسيا؛ اتساع الفائض التجاري في شهر شباط من عام 2021:

اتسع الفائض التجاري ليصل إلى 1.56 مليار دولار أمريكي في شهر آذار من عام 2021، مقارنةً بـ 0.72 مليار دولار أمريكي في الشهر ذاته من العام السابق. وهو الشهر الحادي عشر على التوالي من الفائض التجاري، وسط زيادة أخرى في الصادرات مع تحسن الطلب العالمي. حيث ارتفعت الصادرات بنسبة 30.47% مقارنة بالعام السابق لتصل إلى 18.35 مليار دولار أمريكي، ويعود ذلك إلى ارتفاع مبيعات كل من؛ المنتجات غير النفطية، ومنتجات النفط والغاز. وارتفعت الواردات بنسبة 25.73% عن العام السابق لتصل إلى 16.79 مليار دولار أمريكي، ويعود ذلك إلى ارتفاع مشتريات كل من؛ غير النفط والغاز، والنفط والغاز.

أخبار المنظمات الدولية:

صندوق النقد الدولي؛ مدوّنة: مواءمة الدعم الحكومي:

تتباين وتيرة إجراء التطعيمات لجائحة Covid-19 عبر البلدان وسط عدم توافر اللقاحات لعدد كبير منها، لذلك يجب تعزيز التعاون العالمي لإنتاج اللقاحات وتوزيعها على البلدان كافة بتكلفة مناسبة، فكلما تسارَع كبح الجائحة من خلال عمليات التطعيم كانت الاقتصادات أسرع في العودة إلى وضعها الطبيعي. وإذا تمت السيطرة على الجائحة فإن تحقيق نمو اقتصادي أقوى من شأنه أن يدر إيرادات ضريبية إضافية وسيوفر على المالية العامة تكلفة المزيد من تدابير الدعم الأخرى.

وقد تباينت قدرة البلدان على زيادة الدعم المالي تبعاً لما يتوافر لها من فرص الاقتراض، حيث كانت إجراءات المالية العامة في الاقتصادات المتقدمة كبيرة وتغطي عدة سنوات بينما كان دعم المالية العامة أقل في الأسواق الصاعدة والبلدان النامية بسبب قيود التمويل. وقد وصل متوسط الدين العام العالمي إلى حوالي 97% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية عام 2020 ومن المتوقع أن يستقر عند مستوى أقل بقليل من 100% من إجمالي الناتج المحلي على المدى المتوسط. وتتفاوت الحاجة إلى الدعم والنطاق الذي يغطيه عبر القطاعات والاقتصادات المختلفة تبعاً لظروف

كل بلد. إلا أنه بصورة عامة يجب على الحكومات إيلاء أولوية للأمور التالية:

1. تقديم دعم أكثر استهدافاً للأسر الضعيفة: فقد أثرت الجائحة تأثيراً سلبياً أكبر على الفقراء والشباب والنساء والأقليات والعاملين في وظائف زهيدة الأجر وفي القطاع غير الرسمي. ويجب أن يضمن صناع السياسات توافر الحماية الاجتماعية واستمرارية الإنفاق طوال فترة الأزمة عن طريق التوسع في تغطية شبكات الأمان الاجتماعي.

2. زيادة تركيز الدعم على الشركات القادرة على البقاء: فإذا استمرت الجائحة قد يؤدي انتشار حالات الإعسار بين الشركات إلى تدمير ملايين الوظائف، ولا سيما في قطاعات الخدمات التي تتسم بكثافة المخالطة المباشرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما يجب أن تعمل الحكومات على منع سوء توزيع الموارد والحد من زيادة الشركات غير القادرة على الاستمرار، حيث يمكن أن تتراجع بالتدريج عن القروض والضمانات الشاملة وتقتصر بالدعم العام على الظروف التي تظهر فيها الحاجة الواضحة للتدخل.

وسيكون على صناع السياسات تحقيق التوازن بين تقديم الدعم المالي الآن من ناحية، وبين إبقاء الديون في مستوى يمكن التعامل معه من الناحية الأخرى. وقد تحتاج بعض البلدان إلى البدء في إعادة بناء هوامش الأمان المالي لتخفيف أثر الصدمات في المستقبل. وتواجه العديد من البلدان منخفضة الدخل تحديات في التعامل مع الجائحة على المدى القريب وفي تحقيق التنمية مع الوقت. وستحتاج هذه البلدان إلى مساعدات إضافية عن طريق المنح والتمويل الميسر وتمديد العمل بمبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين.

ولتهيئة الاقتصادات لمرحلة ما بعد الجائحة يجب على الحكومات القيام بالأمور التالية:

1. الاستثمار في النظام الصحي (بما في ذلك التوسع في نشر اللقاحات)، والتعليم، والبنية التحتية.

2. مساعدة الناس في الحصول على عمل وتغيير الوظائف من خلال الدعم الموجه لتشغيل العمالة، وتعزيز التدريب، وبرامج البحث عن وظائف.

3. تقوية نظم الحماية الاجتماعية للمساعدة في التصدي لحالات عدم المساواة والفقر، وإحياء الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4.إصلاح نظم الضرائب المحلية والدولية لتعزيز تحقق درجة أكبر من العدالة وحماية البيئة، ومن الخيارات الممكنة للعمل على تلبية احتياجات التمويل المرتبطة بالجائحة، يمكن فرض ضريبة مؤقتة لدعم التعافي من جائحة Covid-19 تطبَّق على الدخول المرتفعة.

5.الحد من الإنفاق المهدر للموارد، وزيادة شفافية مبادرات الإنفاق، وتحسين ممارسات الحوكمة لجني الثمار الكاملة للدعم المالي.

أسواق المال العربية والدولية:

البورصة العربية:

تباينت مؤشرات أسواق المال العربية في نهاية تداولاتها الأسبوعية حيث ارتفع مؤشر سوق دبي المالي **DFMGI** بنسبة 1.94% مسجلاً 2,633.01 نقطة بدعم من قطاعات؛ الاستثمار، والنقل، والخدمات، وارتفع المؤشر الرئيس للبورصة المغربية **MASI** بنسبة 0.77% مسجلاً 11,669.34 نقطة بدعم من قطاعات؛ الزراعة، والمالية، والخدمات، بينما انخفض المؤشر العام الأردني **AMGNRLX** بنسبة (1.20%) مسجلاً 1,772.33 نقطة بضغط من قطاعات؛ المصارف، والعقارات، والتأمين، وانخفض المؤشر العام السعودي **TASI** بنسبة (0.24%) مسجلاً 9,987.92 نقطة بضغط من قطاعات؛ الخدمات المالية، والصناعة، والعقارات، وكذلك انخفض المؤشر الرئيس للبورصة المصرية **EGX30** بنسبة (0.02%) مسجلاً 10,143.21 نقطة بضغط من قطاعات؛ الاتصالات، والسلع المعمرة، والنقل والشحن البري.

الشكل رقم 7 تطور أهم مؤشرات الأسواق العربية خلال أربعة أسابيع

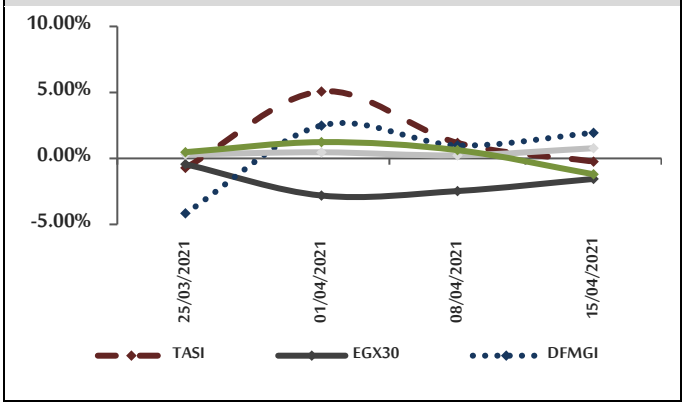

الأسهم الأمريكية:

ارتفعت مؤشرات الأسواق الأمريكية في نهاية تداولاتها الأسبوعية بعد أن عززت البيانات الاقتصادية القوية التوقعات بانتعاش الاقتصاد الأمريكي من الركود الناجم عن جائحة Covid-19[1]، مسجلةً أرباحاً في قطاعات المواد الأساسية، والاتصالات، والخدمات الصحية، حيث ارتفع مؤشر **S&P500** بنسبة 1.37% مسجلاً 4,185.47 نقطة، وارتفع مؤشر **DJI** بنسبة 1.18% مسجلاً 34,200.67 نقطة، وكذلك ارتفع مؤشر **NASDAQ** بنسبة 1.09% مسجلاً 14,052.34 نقطة.

الشكل رقم 8 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأمريكية خلال أربعة أسابيع

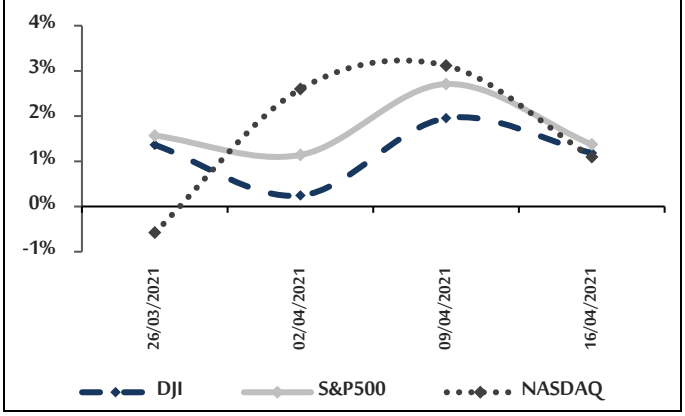

الأسهم الأوربية:

ارتفعت الأسهم الأوربية في نهاية تداولاتها الأسبوعية لتحقق سابع مكسب أسبوعي لها على التوالي مدعومةً بارتفاع شهية المخاطرة في الأسواق عقب بيانات أظهرت تسارع تعافي الاقتصاد الصيني في الربع الأول من العام الحالي[2]، إضافةً إلى ارتفاع مبيعات التجزئة الأمريكية بأعلى وتيرة في عشرة أشهر، حيث ارتفع مؤشر **CAC40** الفرنسي بنسبة 1.91% مسجلاً 6,287.07 نقطة بدعم من قطاعات؛ المالية، والصناعة، والخدمات، وارتفع مؤشر **FTSE100** البريطاني بنسبة 1.50% مسجلاً 7,019.53 نقطة بدعم من قطاعات؛ المصارف، والتعدين، والتجزئة، وارتفع مؤشر **DAX30** الألماني بنسبة 1.48% مسجلاً 15,459.75 نقطة بدعم من قطاعات؛ الصناعة، والتجزئة، والتكنولوجيا.

الشكل رقم 9 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأوربية خلال أربعة أسابيع

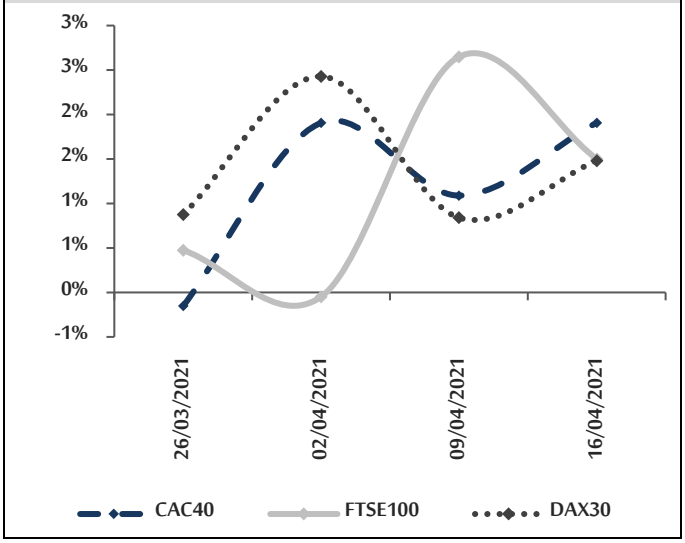

الأسهم الآسيوية:

انخفضت مؤشرات الأسهم الآسيوية في نهاية تداولاتها الأسبوعية، نتيجة تعرضها لضغوط وسط ارتفاع الإصابات بفيروس Covid-19 لا سيما في اليابان التي يعد نشاط التطعيم باللقاحات فيها هو الأبطأ بين الاقتصادات المتقدمة، باستثناء مؤشر **S&P/ASX200** الأسترالي الذي ارتفع بنسبة 0.98% مسجلاً 7,063.50 نقطة بدعم من قطاعات؛ النقل، والتعدين، والصناعة، بينما انخفض المؤشر الرئيس للبورصة الهندية **NSEI50** بنسبة بلغت (1.46%) مسجلاً 14,617.85 نقطة بضغط من قطاعات؛ السلع الرأسمالية، والقطاع العام،

[1] ارتفعت مبيعات التجزئة في الولايات المتحدة بنسبة 9.8% في شهر آذار من عام 2021، بعد تراجعها بنسبة 2.7% في الشهر السابق من العام ذاته، وبأعلى من توقعات السوق بارتفاعها بنسبة 5.9% وهي أكبر زيادة منذ شهر أيار من عام 2020.

2 نما الاقتصاد الصيني على أساس سنوي بنسبة 18.3% في الربع الأول من عام 2021، مقارنةً بـ 6.5% في الربع الأخير من عام 2020، وهي أقوى وتيرة نمو منذ أن بدأت السلسلة في عام 1992 مدعومة بتعزيز الطلب المحلي والعالمي، وإجراءات الإغلاق الصارمة، والدعم المالي والنقدي المستمر.

والخدمات، وانخفض مؤشر شنغهاي المركب **SSEC** الصيني بنسبة (0.70%) مسجلاً 3,426.62 نقطة بضغط من قطاعات؛ الخدمات، والمالية، والتكنولوجيا، وكذلك انخفض مؤشر **NIKIE225** الياباني بنسبة (0.28%) مسجلاً 29,683.37 نقطة بضغط من قطاعات؛ التأمين، والمصارف، والخدمات.

الشكل رقم 10 تطور أهم مؤشرات الأسواق الآسيوية خلال أربعة أسابيع

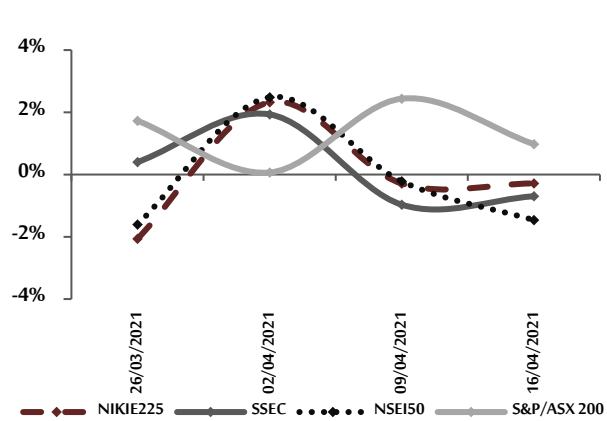

الأسهم الروسية:

أغلقت بورصة موسكو تداولاتها الأسبوعية على ارتفاع حيث ارتفع مؤشر **IMOEX** بنسبة 3.22% مسجلاً 3,598.44 نقطة بدعم من قطاعات؛ الخدمات، والمالية، والتعدين.

الشكل رقم 11 تطور مؤشر السوق الروسية خلال أربعة أسابيع

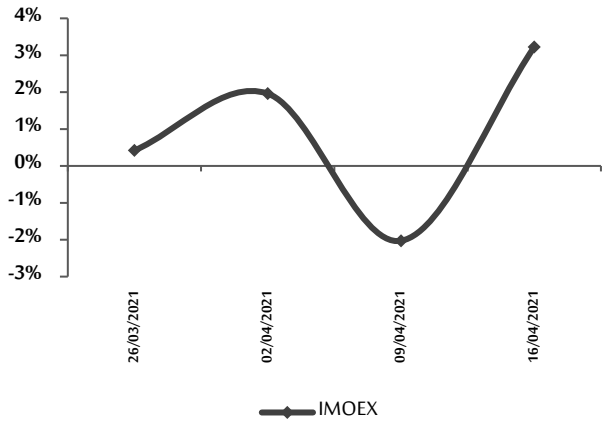

أسعار العملات:

اليورو:

ارتفع اليورو في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.1909 دولار أمريكي لليورو بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 1.1896 دولار أمريكي لليورو) مدعوماً بينات اقتصادية أوروبية جيدة[1]، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1.1983 دولار أمريكي لليورو مدعوماً ببيانات اقتصادية أوروبية جيدة[2].

الشكل رقم 12 تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال أسبوعين

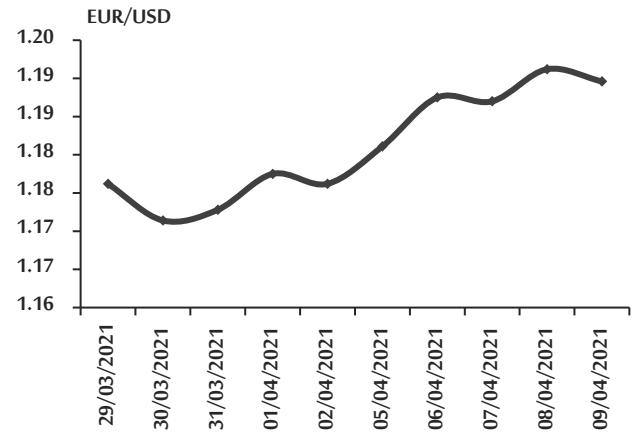

الجنيه الاسترليني:

ارتفع الجنيه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.3740 دولار أمريكي للجنيه بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 1.3708 دولار أمريكي للجنيه) مدعوماً ببيانات اقتصادية بريطانية جيدة[3]، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1.3830 دولار أمريكي للجنيه نتيجة انخفاض الدولار الأمريكي للأسبوع الثاني على التوالي منذ بداية عام 2021 نتيجة تراجع متواصل لعائد سندات الخزانة الأمريكية، وإصرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على الإبقاء على موقف تيسيري للسياسة النقدية لفترة طويلة.

[1] ارتفعت مبيعات التجزئة في منطقة اليورو بنسبة 3% على أساس شهري في شهر شباط من عام 2021، مقارنةً بانكماشها بنسبة 5.9% في الشهر السابق من العام ذاته.

[2] ارتفع معدل التضخم السنوي في منطقة اليورو إلى 1.3% في شهر آذار من عام 2021، مقارنةً 0.9% في الشهر السابق من العام ذاته.

[3] ارتفع الإنتاج الصناعي في المملكة المتحدة بنسبة 1% على أساس شهر ي في شهر شباط من عام 2021، بعد انكماشه بنسبة 1.5% في الشهر السابق من العام ذاته.

الشكل رقم 13 تطور سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار خلال أسبوعين

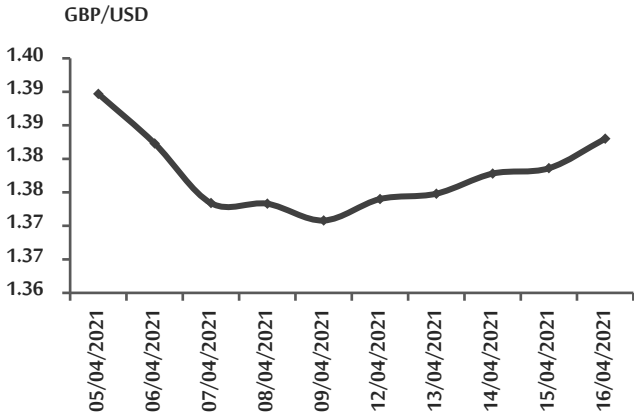

الين:

ارتفع الين في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 109.37 ين للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 109.65 ين للدولار الأمريكي) وسط بيانات اقتصادية يابانية جيدة[1]، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 108.77 ين للدولار الأمريكي نتيجة انخفاض الدولار الأمريكي.

الشكل رقم 14 تطور سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار خلال أسبوعين

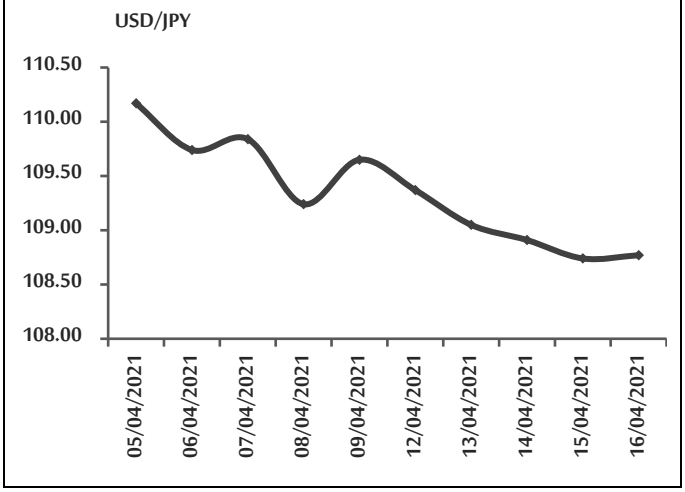

اليوان:

تابع اليوان ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 6.5403 يوان للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 6.5410 يوان للدولار الأمريكي) مدعوماً ببيانات اقتصادية صينية جيدة[2]، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 6.5203 يوان للدولار الأمريكي مدعوماً ببيانات اقتصادية صينية جيدة[3].

الشكل رقم 15 تطور سعر صرف اليوان مقابل الدولار خلال أسبوعين

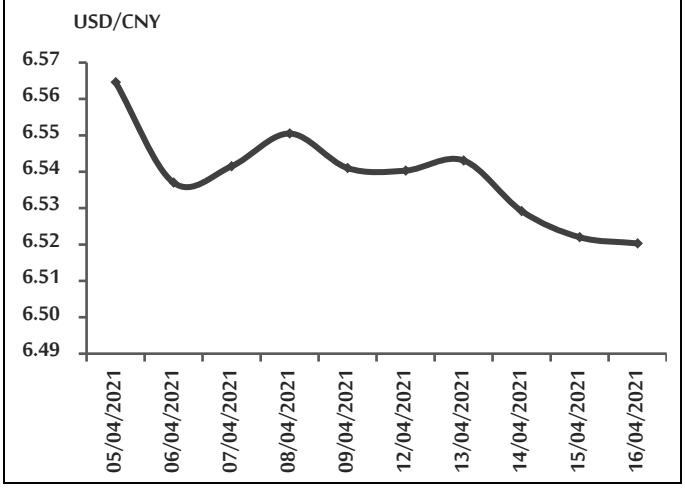

الروبل الروسي:

ارتفع الروبل في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 77.3698 روبل للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 77.3964 روبل للدولار الأمريكي) نتيجة انخفاض التوترات الجيوسياسية بين موسكو والغرب بعد تقارير تفيد أن الرئيس الأمريكي أجرى محادثة هاتفية مع نظيره الروسي، حيث اقترح الرئيس الأمريكي عقد قمة بين الرئيسين في دولة ثالثة خلال الأشهر المقبلة، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 75.8268 روبل للدولار الأمريكي مدعوماً ببيانات اقتصادية روسية جيدة[4].

[1] ارتفعت أسعار المنتجين بنسبة 1% على أساس سنوي في شهر آذار من عام 2021، مقارنةً بانكماشها بنسبة 0.7% في الشهر السابق من العام ذاته.

[2] ارتفعت أسعار المنتجين بنسبة 4.4% في شهر آذار من عام 2021، مقارنةً بـ 1.7% في الشهر السابق من العام ذاته.

[3] سجل الاقتصاد الصيني نمواً بنسبة 18.3%على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2021، مقارنةً بنموه بنسبة 6.5% في الربع الأخير من عام 2020.

[4] ارتفع الإنتاج الصناعي الروسي بنسبة 1.1% على أساس سنوي في شهر آذار من عام 2021، مقارنةً بانكماشه بنسبة 3.2% في الشهر السابق من العام ذاته.

الشكل رقم 16 تطور سعر صرف الروبل الروسي مقابل الدولار خلال أسبوعين

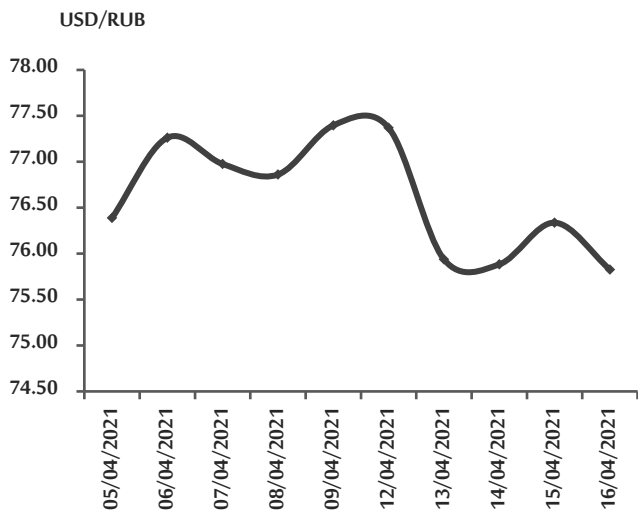

البتكوين:

تابعت عملة البتكوين ارتفاعها في بداية تداولاتها الأسبوعية مسجلةً 59,900 دولار أمريكي للوحدة الواحدة بعد أن أغلقت مرتفعةً في الأسبوع السابق (عند مستوى 58,114 دولار أمريكي للوحدة الواحدة) نتيجة ارتفاع الطلب عليها بعد تصريحات لبنك غولدمان ساكس تفيد أن الاستثمار بالبتكوين أفضل من الذهب، وتابعت ارتفاعها في تداولات منتصف الأسبوع مسجلةً 62,943 دولار أمريكي للوحدة الواحدة بعد إدراج شركة كوين بيز جلوبال في بورصة ناسداك، مما يمثل علامة فارقة في رحلة العملات الافتراضية من التكنولوجيا المتخصصة إلى الأصول السائدة، وسجلت البيتكوين، أكبر عملة مشفرة، رقماً قياسياً، حيث يتجه المستثمرين الكبار والمصارف؛ من جولدمان ساكس ومورجان ستانلي (بورصة نيويورك) والشركات التي تحمل الأسماء العائلية مثل شركة تسلا للاستثمار في العملات المشفرة، بينما انخفضت في تداولات آخر الأسبوع لتغلق عند مستوى 61,325 دولار أمريكي للوحدة الواحدة وسط عمليات البيع بهدف جني الأرباح.

الشكل رقم 17 تطور سعر صرف البتكوين مقابل الدولار خلال أسبوعين

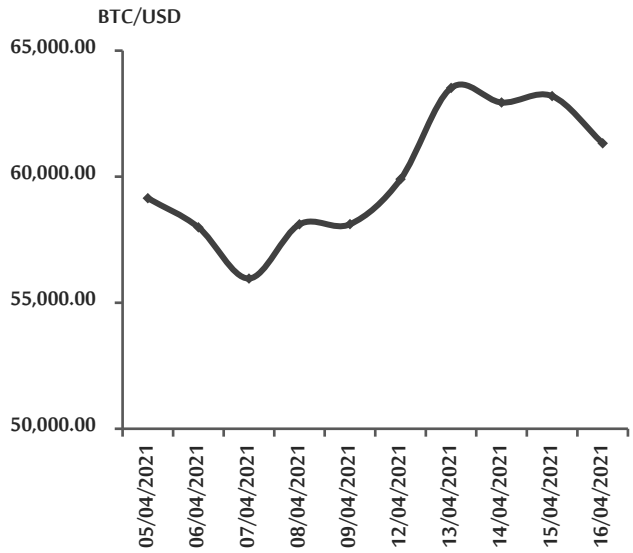

أسعار السلع:

الذهب:

تابع الذهب انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1,731.20 دولار أمريكي للأونصة، بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 1,743.30 دولار أمريكي للأونصة) نتيجة انخفاض الطلب عليه بعد اختلاف الأنباء حول التطورات الاقتصادية في الاقتصادات المختلفة، ففي حين تعود بعض الدول إلى فرض قيود الإغلاق من جديد تخوفاً من تفشي الموجة الثالثة من Covid-19، تتجه التوقعات الاقتصادية لبعض الدول الأخرى للإيجابية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والصين، بينما ارتفع في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1,779.00 دولار أمريكي نتيجة انخفاض الدولار الأمريكي وتراجع العائد على سندات الخزانة الأمريكية ليحقق المعدن الأصفر مكاسب أسبوعية بنسبة 2.8%.

الشكل رقم 18 تطور سعر الذهب خلال أسبوعين

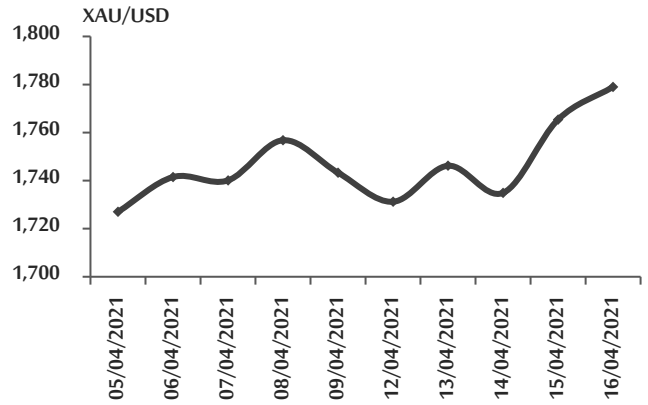

النفط:

ارتفع سعر برميل النفط في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 63.28 دولار أمريكي للبرميل بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 62.95 دولار أمريكي للبرميل) يأتي هذا الارتفاع استناداً على آمال الطلب في الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة توقعات تحقيق الاقتصاد الأكبر استهلاكاً للوقود في العالم مستويات نمو قوية خلال عام 2021، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 66.77 دولار أمريكي للبرميل بعدما سجل الاقتصاد الصيني نمواً بوتيرة قياسية خلال الربع الأول من عام 2021، كما يدعم الأسعار توقعات ارتفاع الطلب العالمي على الوقود خلال النصف الثاني من عام 2021.

الشكل رقم 19 تطور سعر النفط خلال أسبوعين

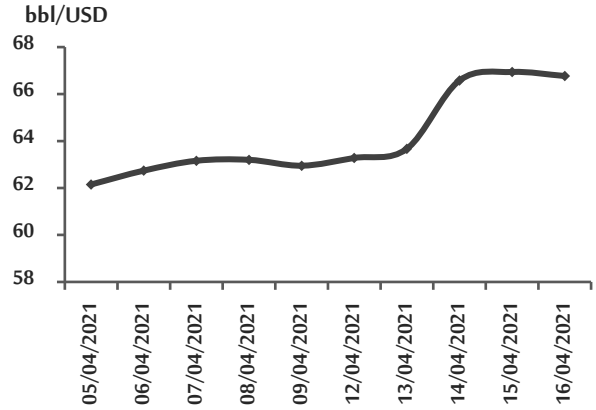

الغاز الطبيعي:

تابع الغاز الطبيعي ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 2.561 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية[1] بعد أن أغلق مرتفعاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 2.527 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية) نتيجة ارتفاع العقود الآجلة للغاز الطبيعي، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 2.680 دولار أمريكي نتيجة تراجع الدولار الأمريكي.

الشكل رقم 20 تطور سعر الغاز الطبيعي خلال أسبوعين

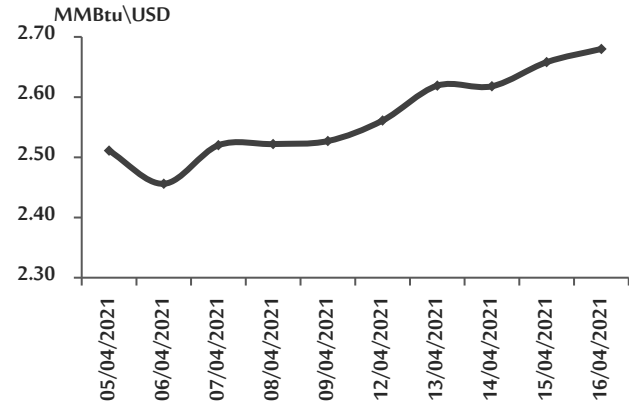

أوراق عمل بحثية:

صندوق النقد الدولي؛ استقرار الاقتصاد الكلي والنمو الشامل:[2]

تبحث هذه الدراسة العلاقة بين استقرار الاقتصاد الكلي وسياسات الاقتصاد الكلي من ناحية، ومقاييس الشمولية مثل (عدم المساواة في الدخل، وعدم المساواة في الثروة، والفقر، والبطالة) من ناحية أخرى وذلك عبر مختلف البلدان. ومن أبرز

[1] عرفت الوحدة الحرارية MBTU لتكون 1000BTU، (بالإنجليزية: British thermal unit BTU أو Btu)، حيث أضيف الحرف اللاتيني M الذي يعبر عن 1000 إلى الوحدة الحرارية البريطانية، وبذلك يعني المختصر الإنجليزي MBTU ألف وحدة حرارية بريطانية، وقد يتسبب هذا التعريف الغريب التباساً لدى الناس حيث أنه طبقاً لنظام الوحدات المتري M تعني مليوناً وليس ألفاً، حيث يشكل حرف M اختصارا لكلمة Mega أي مليون. ولتفادي تلك الالتباسات فيستخدم المهتمون التعبير MMBTU للتعبير عن 1 مليون وحدة حرارية بريطانية، حيث 1 مليون وحدة حرارية بريطانية (يرمز لها MMBTU) تعادل 28,26 متر مكعب غاز، وذلك باعتبار أن المتر المكعب يعطي طاقة حرارية مقدارها 40 ميجا جول.

[2] **IMF**, Macroeconomic Stability and Inclusive Growth, N.21/81, Mar, 2021.

النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ يؤثر عدم استقرار الاقتصاد الكلي والشمول لهما في بعضهما البعض من خلال قنوات متعددة ووفق علاقة معقدة. حيث يمكن لسياسات الاقتصاد الكلي أن تلعب دوراً رئيساً في تعزيز الاستقرار الاقتصادي مع تقليل العواقب السلبية للشمول عندما يواجه الاقتصاد صدمات وحالة عدم يقين إجمالية. ومع ذلك، في بعض الأحيان، يمكن أن تنشأ التقلبات الإجمالية أيضاً من السياسات السيئة، وأطر الاقتصاد الكلي الضعيفة، والمؤسسات الضعيفة. لذلك يجب أن يكون التخفيف من تقلب الاقتصاد الكلي وتجنب السياسات المسايرة للدورة الاقتصادية على جدول أعمال جميع صانعي السياسات المعنيين بتعزيز النمو الشامل لأن لهذه السياسات آثاراً من الدرجة الأولى على الاقتصاد ككل. الأمر الذي يعتبر ضرورياً حيث تظهر الأدلة أن العديد من البلدان تواصل اتباع سياسات كلية مسايرة للاتجاهات الدورية. ثانياً؛ يؤثر الاقتصاد الكلي في عدم المساواة، كما أن عدم المساواة تؤثر في الاقتصاد الكلي بحيث يمكن لعدم التجانس أن يؤدي إلى تضخيم تقلبات دورة الأعمال، ويمكن أن يكون للتفاوتات الأولية في الثروة آثار قصيرة المدى وطويلة المدى. وهذا يعني أن هناك دوراً أقوى لسياسات استقرار الاقتصاد الكلي مما كان يُعتقد سابقاً. وأخيراً؛ يجب على صانعي السياسات مراقبة إجراءاتهم باستمرار بشأن تراكم نقاط الضعف الاقتصادية واتخاذ خطوات لتجنبها إذ يمكن أن تؤدي إلى أزمات اقتصادية باهظة الثمن مع عواقب سلبية على الشمولية. على وجه التحديد، يمكن أن يحدث تراكم نقاط الضعف في القطاع المالي من خلال السياسات التي تغذي طفرات الائتمان أو من خلال إتباع سياسات مالية مسايرة للدورات الاقتصادية. ويمكن أن يحدث هذا التراكم لنقاط الضعف في سوق العملات من خلال المشاركة النشطة للقطاعين العام والخاص المشاركين في الاقتراض الخارجي أو تشجيع تدفقات رأس المال في مواجهة أسعار الصرف غير المتوازنة المحتملة، وفي مجال السياسة النقدية والسياسة الاحترازية الكلية من خلال المتابعة المفرطة للسياسة النقدية التيسيرية والمتشددة وكذلك من خلال السياسات الاحترازية الكلية التي تشجع على الإفراط في المخاطرة في القطاع المالي.

مجموعة البنك الدولي؛ الروابط بين النمو وعدم المساواة والفقر: نظرة عامة[1]

تبحث هذه الدراسة الروابط المعقدة بين النمو وحالة عدم المساواة والفقر والعوامل والسياسات التي تؤثر فيها. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ أن النمو يقلل الفقر، وللنمو الاقتصادي الذي شهدته الاقتصادات الناشئة وذات الدخل المنخفض تأثير من الدرجة الأولى في الحد من الفقر. فمن خلال آليات مختلفة، يؤدي النمو إلى زيادة التعليم والصحة وفرص العمل للفقراء وتحسين وصولهم إلى السلع والخدمات العامة، ورفع دخولهم وآفاقهم المستقبلية. من ناحية أخرى، فإن تأثير النمو في حالة عدم المساواة يعتبر غير واضح ويعتمد على مصادر النمو. على سبيل المثال، يمكن للنمو المدفوع بالتغير التكنولوجي المنحاز للمهارات أن يفيد بصورة غير متناسبة أصحاب رأس المال والعمال ذوي المهارة على حساب العمال منخفضي المهارة الذين تكون مكاسبهم منخفضة والذين يميلون إلى أن يكونوا في أدنى مستويات توزيع الدخل. هذا النوع من الابتكار التكنولوجي، رغم أنه إيجابي عادة للنمو الاقتصادي، يمكن أن يؤدي إلى زيادة حالة عدم المساواة. ثانياً؛ أن الفقر يعيق النمو عن طريق الحد من قدرة وحوافز الفقراء على تجميع رأس المال المادي والبشري والأصول. كما يحد من الوصول إلى الأسواق والخدمات العامة ويشوه الحوافز لريادة الأعمال والسلوك المستقبلي، مما يؤدي إلى الركود الفردي والاجتماعي. ثالثاً؛ فيما يتعلق بإطار السياسة الذي ينبغي اعتماده لتعزيز النمو الشامل أظهرت الدراسة الآتي: 1-إن السياسات الهادفة إلى تعزيز النمو هي الأكثر صلة بالموضوع، وهذا أمر بالغ الأهمية، لأن النمو يساعد في تقليل الفقر. (الزيادة في النمو شرط ضروري لزيادة الدخل، تحسين التغذية وتوسيع الوصول إلى الصحة والتعليم وفرص الوظائف عالية الجودة). وفي حين لا توجد

[1] **WBG**, Links between Growth, Inequality, and Poverty: A Survey, N.9603, Mar, 2021.

مجموعة واحدة من السياسات التي ستنجح في جميع البلدان إلا أن هناك بعض السياسات التي تسهم في دعم استراتيجية النمو الناجحة ومن أبرزها؛ تراكم رأس المال البشري والمادي، الابتكار واعتماد التكنولوجيا، التخصيص الفعال للموارد، استقرار الاقتصاد الكلي والاندماج الاجتماعي. 2-النمو الاقتصادي ليس هدفاً في حد ذاته، ولكنه وسيلة لتحقيق التنمية البشرية. وهذا يتطلب أن يتم تقاسم فوائد النمو على نطاق واسع عبر المجتمع. لذلك، يجب أن يحدد تحليل السياسة العواقب التوزيعية وكذلك عواقب النمو لتدخلات السياسة. رابعاً؛ يمكن أن تكون هناك مفاضلة بين عدم المساواة والنمو، فمن جانب، توفر إمكانية تحقيق عوائد عالية ودخول أعلى حوافز للادخار والاستثمار واكتساب المهارات والابتكار والمجازفة، وكل ذلك يمكن أن يؤدي إلى نمو أعلى. لذا، فإن بعض عدم المساواة في النتائج ضروري بالفعل لتحفيز السلوك الذي يعزز النمو. أما من جانب آخر، إذا تراجعت فرص الادخار والاستثمار واكتساب المهارات والابتكار والمجازفة بسبب الحواجز (مثل التكاليف الثابتة) التي تعتمد على (الدخل الأولي للفرد، الثروة، مكان الميلاد، العرق)، يمكن أن يمنع عدم المساواة العديد من الفقراء والمهمشين من المساهمة في النمو. علاوة على ذلك، إذا لم تدرك شرائح من السكان أن النمو يعود بالفائدة عليهم، فقد يؤدي ذلك إلى تأجيج السخط في المجتمع، وإذا لم تتم معالجته يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية. وأخيراً؛ أكدت الدراسة على أن سياسات إزالة الحواجز أمام الأسواق والسلع والخدمات العامة يمكن أن تحسن النمو والعدالة في ذات الوقت. وتوسيع الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم والسلامة والحماية الاجتماعية والتمويل، على سبيل المثال، يمكن أن يعزز النمو والشمول في الوقت ذاته.

اقتصاد الأسبوع:

كندا: اقتصاد صناعي غني بالموارد

تقع كندا شمال أمريكا الشمالية، على حدود شمال المحيط الأطلسي من الشرق، وشمال المحيط الهادئ من الغرب، شمال الولايات المتحدة الأمريكية، تبلغ مساحتها 9.88 مليون كم²، وعدد سكانها نحو 37 مليون نسمة وفق تقديرات عام 2018.

الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ إجمالي الناتج المحلي في كندا 1.74 ترليون دولار أمريكي في عام 2019، مقارنةً بـ 1.72 ترليون دولار أمريكي في عام 2018، وتمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي لكندا 1.45% من الاقتصاد العالمي، ويأتي قطاع الخدمات في المرتبة الأولى بنسبة 70.2% من الناتج المحلي الإجمالي يليه قطاع الصناعة بنسبة 28.2%، ثم الانتاج الزراعي بنسبة 1.6% من الناتج المحلي الإجمالي.

نمو الناتج المحلي:

سجل اقتصاد كندا انكماشاً بمعدل 3.2% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2020، بعد انكماشه بمعدل 5.3% في الربع السابق من العام ذاته.

معدل التضخم:

ارتفع معدل التضخم السنوي في كندا إلى 1.1% في شهر شباط من عام 2021، مقارنةً بمعدل 1% في الشهر السابق من العام ذاته، ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى ارتفاع أسعار البنزين، يضاف إلى ذلك ارتفاع تكاليف المواد الغذائية والرعاية الصحية والشخصية، وعلى أساس شهري؛ سجل مؤشر أسعار المستهلكين معدل 0.5% في شهر شباط من عام 2021، مقارنة بمعدل 0.6% في الشهر السابق من العام ذاته.

معدل البطالة:

انخفض معدل البطالة في كندا إلى 7.5% في شهر آذار من عام 2021، مقارنةً بمعدل 8.2% في الشهر السابق من العام ذاته، وانخفض عدد العاطلين عن العمل إلى 1.5 مليون شخص في شهر آذار من عام 2021 مقارنةً بـ 1.66 مليون شخص في الشهر السابق من العام ذاته.

الفائض التجاري:

تقلص الفائض التجاري في كندا ليبلغ نحو 831 مليون دولار أمريكي في شهر شباط من عام 2021، مقارنةً بفائض قدره 964 مليون دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، حيث انخفضت الصادرات بمعدل 2.7% لتبلغ نحو 39.8 مليار دولار أمريكي، كما انخفضت الواردات بمعدل 2.4% لتبلغ نحو 39 مليار دولار أمريكي.

احتياطي النقد الأجنبي والذهب:

انخفضت احتياطيات النقد الأجنبي في كندا لتبلغ 83.4 مليار دولار أمريكي في شهر آذار من عام 2021، مقارنةً بـ 86.3 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، وبقيت احتياطيات الذهب في الربع الثاني من عام 2020 ثابتة عند مستوى صفري[1] دون تغير مقارنةً بالربع السابق من العام ذاته.

الدين الخارجي والحكومي:

ارتفع الدين الخارجي في كندا ليبلغ نحو 2.51 ترليون دولار أمريكي في الربع الرابع من عام 2020، مقارنةً بـ 2.41 ترليون دولار أمريكي في الربع السابق من العام ذاته، وسجلت الديون الحكومية معدل 88.6% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في عام 2019.

بيئة الأعمال:

تحتل كندا المرتبة 23 من بين 190 اقتصاداً في سهولة ممارسة الأعمال وفق تصنيفات البنك الدولي لعام 2019، كما تأتي في المرتبة 14 من بين 140 دولة مصنفة في تقرير التنافسية الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2019.

التصنيف الائتماني:

تصنف وكالة **Standard & Poor's** كندا عند المستوى **AAA** مع توقعات مستقبليه مستقرة، وتصنفها وكالة **Fitch** عند المستوى **AA +** مع توقعات مستقبلية مستقرة ، وتصنفها وكالة **Moody's** عند المستوى **Aa** مع توقعات مستقبلية مستقرة أيضاً.

[1] منذ عام 1935 باعت كندا جميع مخزوناتها من سبائك الذهب لتصبح أول دولة والوحيدة في مجموعة الـ 20 التي ليس لديها احتياطيات من الذهب

أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية:

البلد	الناتج المحلي الإجمالي		التضخم		معدل البطالة	سعر الفائدة	الميزان التجاري		
	ربعي	سنوي	شهري	سنوي	latest	latest	Latest		
الولايات المتحدة الأمريكية	% 4.3 Q4	%-2.4 Q4	% 0.6 Mar	% 2.6 Mar	%6 Mar	%0.25 Mar	-71.1	مليار دولار أمريكي	Feb
منطقة اليورو	%-0.7 Q4	%- 4.9 Q4	% 0.9 Mar	%1.3 Ma	%8.3 Feb	%0 Mar	6.3	مليار يورو	Jan
المملكة المتحدة	%1.3 Q4	%-7.3 Q4	% 0.1 Feb	%0.4 Feb	%5 Jan	%0.1 Mar	-7.1	مليار جنيه استرليني	Feb
روسيا	%1.5 Q3	%-1.8 Q4	% 0.66 Mar	%5.8 Mar	%5.7 Feb	%4.5 Mar	8.3	مليار دولار أمريكي	Feb
الصين	%2.6 Q4	%6.5 Q4	%-0.5 Mar	%0.4 Mar	%5.5 Feb	%3.85 Mar	13.8	مليار دولار أمريكي	Mar
اليابان	%2.8 Q4	%-1.4 Q4	%0.1 Feb	%-0.4 Feb	%2.9 Feb	%-0.1 Mar	217.4	مليار ين ياباني	Feb
تركيا	% 1.7 Q4	%5.9 Q4	%1.08 Mar	%16.19 Mar	%13.4 Feb	%19 Mar	- 3.03	مليار دولار أمريكي	Feb
الهند	%7.9 Q4	%0.4 Q4	% 0.13 Mar	%5.5 Mar	% 6.5 Jan	%4 Apr	-14.1	مليار دولار أمريكي	Mar
استراليا	%3.1 Q4	%-1.1 Q4	%.0.9 Q4	%0.9 Q4	%5.8 Feb	%0.1 Apr	7.53	مليار دولار استرالي	Feb
مصر	% 0.7 Q4	%0.2 Q4	% 0.6 Mar	%4.5 Mar	%7.2 Q4	%8.25 Mar	-3.2	مليار دولار أمريكي	Dec
الأردن	%-3.6 Q2	%-2.2 Q3	% 0.68 Feb	% 0.4 Feb	%24.7 Q4	%2.50 Mar	-0.77	مليار دولار أمريكي	Dec
لبنان	%-2 Q42019	%-15 Q42019	% 8.15 Dec	145.8 % Dec	%6.6 2020	%10 Jan	-0.72	مليار دولار أمريكي	Nov